THE PERMANENT MISSION OF THE SYRIAN ARAB
REPUBLIC TO THE UNITED NATIONS - NEW YORK

بعثة الجمهورية العربية السورية
الدائمة لدى الأمم المتحدة - نيويورك

بيـــــان

وفد الجمهورية العربية السورية

يلقيه
الوزير المفوض
منذر منذر

أمام

اللجنة الخامسة

حول البند 134

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين 2016-2017

آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة JIM

الرجاء متابعة النص عند الإلقاء

نيويورك في 6 /2017/3

السيدة الرئيس،

بدايةً أود أن أهنئكم وأعضاء المكتب على ترؤسكم أعمال الدورة المستأنفة الأولى للجنة الخامسة، وأن أوضح موقف وفد بلادي سوريا من تقريرالأمين العام للأمم المتحدة الوارد في الوثيقة رقم A/71/365/Add.8، والمعنون"التقديرات المنقحة المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أومجلس الأمن" آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدةJIM".

السيدة الرئيس،

تدين حكومة الجمهورية العربية السورية بأشد العبارات جرائم استخدام السلاح الكيميائي، انطلاقاً من قناعتها بأن استخدام أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة الكيميائية، أمر مرفوض وغير اخلاقي ومدان، وقد انضمت بلادي إلى معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية، انطلاقاً من إيمانها بالسعي لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من كافة أسلحة الدمار الشامل، وفي مقدمتها الأسلحة النووية،مع التأكيد على حق الدول في امتلاك التكنولوجيا النووية لأغراض سلميّة .وفي هذا السياق، تجدد بلادي دعوتها الدول الأعضاء للعمل على إخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وكافة أسلحة الدمار الشامل، وأذكر في هذا الإطار بالمبادرة التي طرحتها سورية عام 2003 خلال عضويتها في مجلس الأمن وهي مبادرة وضعت باللون الأزرق وقد هددت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية الأخرى بعدم السماح لها بالمرور حماية للترسانة النووية الاسرائيلية.

السيدة الرئيس،

منذ بداية الأزمة ، حذرت حكومة الجمهورية العربية السورية مراراً وتكراراً من خطورة استخدام السلاح الكيمياوي من قبل مجموعات إرهابية بعضها مرتبط بتنظيم القاعدة الإرهابي ، وقد حذرت من خلال إرسال /87/ رسالة إلى مجلس الأمن ولجنة القرار1540 و المفوض الأعلى لشؤون نزع السلاح و آلية التحقيق المشتركة ولجان مجلس الأمن المعنية بمكافحة الارهاب من قيام حكومات بعض الدول التي تدعم الارهاب والإرهابيين في سوريا بتقديم أسلحة كيميائية ومواد كيميائية سامة للمجموعات الإرهابية المسلحة. وعلى الرغم من كل هذه التحذيرات حول هذا الخطر، إلا أن تلك الجهات لم تحرك ساكناً ولم تكترث لاستخدام تنظيمي داعش وجبهة النصرة والمجموعات الارهابية المرتبطة بها للمواد الكيميائية كسلاح ضد المواطنين في كل من سوريا والعراق. لذلك فإن هذا التجاهل المقصود من قبل تلك الجهات يمثل خرقاً وانتهاكاً فاضحاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمحاربة الارهاب، لاسيما القرار رقم 1540 لعام 2004.

لقد أدانت الجمهورية العربية السورية وعلى نحو دائم ومتكرر جميع الادعاءات التي روجت لها بعض الدوائر الغربية وأدواتها حول استخدام جهات سورية رسمية لمواد كيميائية سامة كغاز الكلور خلال الأعمال العسكرية. وانطلاقاً من التزامها بمبدأ الشفافية، فقد تعاونت الحكومة السورية بشكل تام مع كل متطلبات التحقيق الذي أجرته لجان دولية منذ عام 2014 وحتى الآن، وقدمت لها كل التسهيلات اللازمة

لإجراء تحقيقات نزيهة وذات مصداقية، كما بينت لها بالأدلة العلمية وشهادات الشهود قيام الجماعات الإرهابية بفبركة هذه الحوادث وتزييفها.

وفي هذا السايق يؤكد وفد بلادي سوريا رفضه للاتهامات وللإدعاءات والاستنتاجات الصادرة مؤخراً والتي تضمنها تقريري آلية التحقيق المشتركة للأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية باعتبارها لا تستند إلى أية أدلة ملموسة، ولا تعكس أي دقة أو موضوعية في الاستنتاجات التي توصلت إليها، خاصةً وأن الآلية لم تتمكن من تقديم أي دليل مادي على وجود استخدام حقيقي لغاز الكلور. بالإضافة إلى أن طرائق العمل المتبعة من قبل الآلية قادت إلى التوصل لاستنتاجات شابها الكثير من العيوب الفنية والقانونية والتي يأتي في مقدمتها فقدان المهنية والابتعاد عن الحرفية والموضوعية مما جعل استنتاجاتها غير مقنعة ولا يمكن البناء عليها أو التعامل معها، بالإضافة إلى أن الآلية لم تصل إلى استنتاجات نهائية حتى الآن ، أخذين بالاعتبار الضغوط ومختلف أشكال الابتزاز التي تمارس على كاتبي تقارير الآلية لتصاغ تلك التقارير بما نسجم مع أجندات تلك الدول التي بات معروفة بعدائها لسوريا.

ومن جهة أخرى ، ورد في الفقرة /11/ من التقرير واقتبس[نظراً إلى أن الآلية يلزمها الدعم المناسب من الدول الأعضاء لكي تقوم بدورها، فقد أنشأ الأمين العام صندوقاً استئمانياً لذلك، كما أن رئيس الآلية طلب الدعم المالي من الدول الأعضاء المهتمة بالأمر، بالنظر إلى أن الاحتياجات المادية والتقنية سيجري تمويلها من التبرعات، أصبح الصندوق الاستئماني قيد التشغيل الكامل بحلول شهر كانون الثاني 2016، وهويستخدم لأغراض الأنشطة وعمليات النشر والمعدات المتخصصة،

إضافة إلى الخبرة التقنية اللازمة في تنفيذ عمليات الآلية). انتهى الاقتباس، لذلك فإن وفد بلادي سوريا يطالب بأن يتم تمويل الآلية بصورة كاملة من الميزانية العادية للأمم المتحدة وليس عبر الصندوق الآستئماني الذي تم إنشاؤه عبر التبرعات من المواد الخارجية عن الميزانية، لأن هذا الصندوق سيتم استخدامه بشكل مسيس وخارج رقابة الدول الأعضاء في الجمعية العامة، أخذين بالاعتبار أن قراري مجلس الأمن الذي أنشأ الآلية رقم 2235 لعام 2015، وذلك الذي مدد ولايتها رقم 2319 لعام 2016، لم يشيرا إلى موضوع الميزانية بشكل مباشر، كونها منشأة من قبل مجلس الأمن، وبالتالي فسيتم تمويلها من الميزانية العادية أسوةً بغيرها من الآليات التي انشأها المجلس.

السيدة الرئيس،

لقد حذرت الجمهورية العربية السورية مراراً من عواقب تسييس هذا الملف على مصداقية الأمم المتحدة و الجهات الدولية المعنية به، والناجمة عن الضغوط التي مارستها حكومات دول غربية داعمة للإرهاب، خاصةً حينما أعلنت تلك الدول نتائج التحقيق قبل أن يصدرعن الآلية الدولية المعنية بذلك، وقام مسؤولوها بإصدار البيانات التحريضية ضد بلادي سوريا. وإن بعضاً من تلك الدول متورط ، إما بإيصال المواد الكيميائية السامة إلى الجماعات الارهابية المسلحة في سوريا أو متورط في التخطيط لاستخدام تلك المواد كسلاح ضد المدنيين والعسكريين السوريين، أو متورط في التستر على نقل هذه المواد من دول الجوار السوري.

إن حكومة الجمهورية العربية السورية تؤكد استمرارها بتنفيذ جميع تعهداتها التي التزمت بها حين انضمامها إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، وتؤكد أنها قد أنجزت بكل كفاءة وجدية ومسؤولية إخلاء سورية من الأسلحة الكيمياوية.

ختاماً، يؤكد وفد بلادي على استعداده للانخراط البناء والايجابي في المفاوضات غير الرسمية المتعلقة بهذا البند.

وشكرا السيدة الرئيس،،،،

THE PERMANENT MISSION OF THE SYRIAN ARAB
REPUBLIC TO THE UNITED NATIONS - NEW YORK

بعثة الجمهورية العربية السورية
الدائمة لدى الأمم المتحدة - نيويورك

بيـــان

وفد الجمهورية العربية السورية

يلقيه
الوزير المستشار
د. عمار عوض

أمام

اللجنة الخامسة

حول البند 134

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين 2016-2017

آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة

الرجاء متابعة النص عند الإلقاء

نيويورك في 2016/3/6

السيدة الرئيس،

اسمحوا لي بدايةً أن أهنئكم على ترؤسكم أعمال الدورة المستأنفة الأولى للجنة الخامسة، وأن أوضح موقف وفد بلدي سوريا من تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الوارد في الوثيقة رقم A/71/761 والمعنون: "التقديرات المنقحة المتصلة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين 2016- 2017، آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة المعنية بالجمهورية العربية السورية". كما أود أن أشكر السيد رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والموازنة على تقديمه تقرير اللجنة ذي الصلة.

السيدة الرئيس،

تؤكد حكومة الجمهورية العربية السورية على موقفها المبدئي والثابت في تقديم المساعدات الانسانية إلى جميع المتضررين دونما تمييز، استناداً لواجباتها الدستورية. كما تؤكد سوريا على استمرارها بالتعاون مع الأمم المتحدة ووكالاتها على إيصال هذه المساعدات، على أساس احترام مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لتقديم المساعدة الانسانية في حالات الطوارئ، والتي أرساها قرار الجمعية العامة رقم 182/46، وفي مقدمتها احترام السيادة الوطنية، ودور الدولة المعنية في الاشراف على توزيع المساعدات الانسانية داخل أراضيها، و مبادئ الحياد والنزاهة وعدم التسييس.

وتأسف حكومة بلادي لاستمرار تقرير الأمانة العامة في تجاهل الأسباب الحقيقية للأزمة الإنسانية، والمتمثلة في ظهور وانتشار الجماعات الإرهابية بدعم وتمويل وتسهيل من حكومات دول معروفة، وكذلك تجاهل حقيقة أن الحكومة

السورية تقدم حوالي 75% من حجم الاحتياجات الإنسانية، وهي بذلك تمارس واجبها تجاه المواطنين السوريين، رغم التدابير القسرية أحادية الجانب، المفروضة عليها من حكومات دول تستمر في الخداع والتباكي على الشعب السوري، في مخالفة واضحة لأحكام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وبهذا السياق، قامت الحكومة السورية بتاريخ 2017/2/12 بحضور المنسق المقيم للأمم المتحدة وممثلة اليونسيف في سورية وممثل عن منظمة الهلال الأحمر السوري بالاتفاق على عدة خطوات من شأنها تسهيل إرسال قوافل المساعدات الإنسانية المشتركة إلى المناطق غير المستقرة، حيث تم جعل الخطة الشهرية تمتد لشهرين والحصول على الموافقات خلال سبعة أيام .

السيدة الرئيس،

لقد اطلع وفدي بكل اهتمام على التقرير قيد النقاش، وترى حكومة بلادي بأنه كان من الأجدى لو تم استخدام المبالغ المالية الكبيرة المذكورة في هذا التقرير لزيادة نسبة المساعدات الإنسانية المقدمة عبر المنظمات الدولية العاملة من داخل الأراضي السورية بالتعاون مع الحكومة السورية، كونها أثبتت نجاعتها، بعكس الاجراءات المتخذة من قبل الأمم المتحدة بموجب القرارات 2165-2191-2258-2332 والتي ثبت عدم نجاعتها، وبالتالي ضمان عدم وصول المساعدات الانسانية إلى الأيادي الخاطئة والمتمثلة بالمجموعات الارهابية من "داعش" و"جبهة النصرة" بمختلف مسمياتها وغيرها من المجموعات الإرهابية المدرجة على قوائم مجلس الأمن .

السيدة الرئيس،

يود وفد بلادي إبداء تحفظه على النقاط التالية الواردة في تقرير الأمين العام حول آلية المراقبة التابعة للأمم المتحدة والوارد في الوثيقة رقم A/71/761:

1- ترفض الحكومة السورية ترويج الأمانة العامة في تقريرها الحالي ، كما في تقاريرها الأخرىالمعنية بالوضع الانساني في سورية، للمساعدات المرسلة عبر الحدود ، نظراً لعدم فعالية تلك المساعدات ووقوع معظمها بيد الجماعات الارهابية المسلحة المنتشرة في المناطق المستهدفة، وما يترتب عبى ذلك من زيادة الضغوط على المدنيين المحتاجين لها، على غرار ما كان يجري خلال انتشار هذهالجماعات في أحياء حلب الشرقية .وكذلك هو الحال بالنسبة للترويج لعلميات التلقيح عبرالحدود المبالغ بأهميتها والتي أدت مراراً إلى وفاة أطفال سوريين جراء اللقاحات الفاسدة أو إجراء التلقيح من قبل غير المختصين.

2- نعترض على وصف التقرير مايجري في سوريا بـ"النزاع"، علماً بأن تقرير الأمين العام في العام الماضي قد وصف ما يجري في سوريا "بالأزمة"، لذلك نطالب الأمانة العامة إجراء تصحيح رسمي، واستخدام مصطلح "الأزمة" باعتباره يعكس حقيقة ما يجري في سوريا التي تواجه حرباً إرهابية مدعومة من قبل دول إقليمية ودولية.

3- نتحفظ على الأرقام الواردة في التقرير كونها أرقام تقديرية مأخوذة عن خطة الاستجابة الانسانية لعام 2016. وهي تخالف واقع وحقيقة العمل الانساني في سوريا. **أخذين بالاعتبار** عدم دقة الأرقام في التقرير بخصوص عدد ونوعية المساعدات المقدمة وعدد المستفيدين وغيرها من الاحصائيات.

وننوه بهذا الصدد، بأن الحكومة السورية كانت قد أبدت، في مناسبات عديدة، بملاحظاتها حيال الآلية وعملها سواء في مذكرات رسمية أو في ردودها على التقارير الشهرية للأمين العام حول الشأن الانساني في سوريا. وتؤكد الحكومة السورية أن الاخطارات المرسلة إليها لا تلبي الحد الأدنى من المصداقية، سواء لناحية الأرقام أو المعلومات أوأعداد المستفيدين من المساعدات ، والجهة التي تقوم باستلامها وتوزيعها على مستحقيها من المدنيين.

4- ترفض الحكومة السورية الادعاءات التي يتضمنها التقرير من أن الآلية نجحت في رصد جميع الشحنات وتأكدت من طبيعتها الانسانية دون وقوع أي حادثة أو تقديم شكاوى من أي طرف. وتؤكد الحكومة السورية ، وهي الطرف الأساسي المعني بإدخال المساعدات، بأن التقرير لم يراع الشكاوى والملاحظات الدورية التي تقدمها الحكومة السورية والتي تؤكد فيها على عجز آلية المراقبة الأممية حتى الآن عن التحقق من وصول هذه المساعدات المرسلة عبر الحدود إلى مستحقيها. وهذا ما أكد عليه تقرير الأمين العام الأخير ال/36/ المعني بتنفيذ قرارات مجلس الأمن المعنية بالشأن الانساني حول استيلاء الجماعات الارهابية للقوافل الانسانية عبر الحدود إلى محافظة إدلب، وكذلك الأمر بأطنان الأدوية المدخلة عبر تركيا إلى أحياء شرقي حلب.

5- تأسف الحكومة السورية لعدم عكس الأمانة العامة في التقرير الحالي لما دأبت على التأكيد عليه من استعداد منظمة الهلال الأحمر العربي السوري

للقيام بمهام مراقبة وصول المساعدات الانسانية إلى مستحقيها، وهو الأمر الذي رفضته الأمانة سابقاً.

6- نعترض على ماورد في التقرير، واقتبس: بأن "إيصال المساعدات الإنسانية يواجه تحديات كبيرة نتيجة الأعمال القتالية الجارية وتغيير خطوط المواجهة"، انتهى الاقتباس، دون تحديد هذه الجهات. لأنه بات من المعروف أن المجموعات الإرهابية المسلحة المصنفة ككيانات إرهابية وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، هي التي تمنع وصول المساعدات الإنسانية إلى مستحقيها، وتقوم بمصادرتها، الأمر الذي تم إثباته عدة مرات، لاسيما ما تم الكشف عنه مؤخراً في مدينة حلب بعد تحريرها.

7- نتحفظ على ما ورد في التقرير واقتبس: "وجود عقبات إدارية لا تزال تحول دون إيصال المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين إليها، لاسيما في المناطق التي يصعب الوصول إليها"، لا سيما وأن هذا الموضوع لا علاقة له، من حيث المبدأ، بموضوع التقرير قيد النظر، نظراً لأن ولاية آلية الرصد لا تشمل عملية إيصال المساعدات إلى المناطق غير المستقرة من داخل الأراضي السورية .

8- نعترض على استخدام التقرير لتعبير " السلطات المحلية"، والتي دأبت الأمم المتحدة على استخدامه لوصف الجماعات التي تتعامل معها في المناطق غير المستقرة، والتي هي غير مرخصة أصولاً.

9- نتحفظ على هدف الآلية الذي حدده التقرير، وعلى الانجازين المتوقعين، لأن ما جاء فيها يعتبر خروجاً غير مقبولاً عن ولاية الآلية.

10- إن الترويج للآلية هو جزء من ترويج إعلامي تقوده الأمانة العامة لدعم استمرار العمل عبر الحدود ودعم إدارته المتمثلة في مقرات للمنظمات في دول الجوار،رغم وضوح فشل آليات إدخال المساعدات عبر الحدود وتوثيق تقارير مراجعة الحسابات الخاصة بمقار تلك المنظمات في دول الجوار لسورية وجود فساد مالي كبير فيها وتحولها لمراكز لصفقات تجارية.

السيدة الرئيس،

وفي الختام، يود وفد بلادي أن يتحفظ على تخصيص موارد مالية لآلية الرصد التابعة للأمم المتحدة، نظراً للأسباب التي ذكرناها سالفاً، باعتبار أن هذه التجربة أثبتت فشلها وعدم جدواها، وبالتالي يجب استبدالها بالطريقة الأنجع والمتمثلة بإيصال المساعدات من داخل الأراضي السورية بالتعاون والتنسيق الكاملين مع الحكومة السورية، لأن ميثاق الأمم المتحدة يؤكد على سيادة الدول، وليس انتهاك هذه السيادة عبر إنشاء مثل هذه الآليات التي يشكل وجودها بحد ذاته انتهاكاً صارخاً لسيادة واستقلال الدول وتدخلاً بشؤونها الداخلية.

وشكرا السيدة الرئيس،،،،